إرهاصات العمل المسلح وتفجير الثورة التحريرية الجزائرية:

تمهيد :

جاءت ثورة أول نوفمبر المجيدة سنة 1954 بعثا جديدا للجزائر في العهد الجديد، بكل أبعادها ومفاهيمها مستخلصة العبر من إخفاق المقاومات السابقة التي عمت أرجاء الوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

شهد العالم قيام عدة ثورات كان لها وقع كبير في تغيير مجرى الأحداث ودور في تغيير أوضاع البلدان الأخرى خارج حدودها وأهم هذه الثورات: الثورة الأمريكية 1767، الثورة الفرنسية 1789، الثورة الروسية 1917، الثورة الفيتنامية 1954-1973، الثورة الجزائرية 1954-1962، الثورة الكوبية.

تميزت الثورة الجزائرية عن هذه الثورات بأنها قامت في وجه إستعمار أوروبي جاء من أجل الإستيطان في الجزائر، وبالتالي إذابة المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي الأوروبي المسيحي.

حققت الثورة الجزائرية عدة منجزات على المستويين الداخلي والخارجي: فعلى المستوى الداخلي بعد إنطلاقها وحتى أحداث 20 أوت 1955 التي عمت كل الشمال القسنطيني أبطلت الثورة من خلالها كل ما كانت تدعيه فرنسا من عدم أصالة الثورة الجزائرية ووطنيتها وذلك بزعم تلقيها الدعم المادي والمعنوي من الخارج. ليأتي مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956 ليؤكد وجود شخصية ثورة الجزائر السياسية، وكفاءتها العسكرية، ومقدرتها على تسيير شؤون الحرب. فمن خلال وضع إطار لجيش التحرير الوطني أصبح جيشا منظما في مستوى الجيش الفرنسي وهذا بدوره يفند ما كان يدعيه المستعمر بأن من يقوم بالعمليات في الجزائر ما هم إلا قطاع طرق "وفلاقة" وعصابات من السهل القضاء عليهم.

ولكي تكون الثورة الجزائرية ثورة شاملة ومنظمة تم تقسيم الجزائر إلى ست ولايات كقرار تمخض عنه مؤتمر الصومام، وهذا لكي تسهل عملية تنظيم الثورة وتحديد المسؤوليات. ولكي تضفي الثورة على نفسها الهيبة والمكانة المحترمة بين الأمم في المحافل الدولية وتكون في موقف قوة لا ضعف، فكرت قيادة الثورة في تأسيس هيئة قانونية وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لكي تقف في وجه فرنسا الند للند، أي حكومة في مواجهة حكومة. واستطاعت الحكومة المؤقتة أن ترغم ديغول ومن ورائه فرنسا أن تتراجع عن مقولته أن الجزائر قطعة فرنسية وبالتالي الإعتراف بالسيادة الوطنية ومن ثمة الإستقلال.

أما على المستوى الخارجي فقد حتمت الثورة الجزائرية على فرنسا تغيير سبع حكومات فرنسية بداية من حكومة فرانس إلى حكومة ويلمار، وهذه نقطة إيجابية تحسب لصالح الثورة الجزائرية التي أنشأت دبلوماسية متمكنة إستطاعت أن تسجل حضورها في أغلب المحافل الدولية التي تنعقد في كل الدنيا، وجمهوريتين حيث سقطت الجمهورية الرابعة وجاءت الخامسة.

1- نمو فكرة الثورة إلى انطلاقها:

أ- مظاهرات ماي 1945:

كانت هناك عدة عوامل مهدت للمواجهة المسلحة بين الجزائريين وقوات الإحتلال منها: تأثير الحرب العالمية الثانية ودعاية الحلفاء وعزيمة مناضلي حزب الشعب في المرور إلى الفعل المسلح. كما كان هناك عزيمة المعمرين في التصدي لنضال الوطنيين الجزائريين بكل الوسائل ومنها الإستفزاز خلال المظاهرات. ومن هنا فقد كان هناك هذا الحقد بين الأوروبي في الجزائر وبين الوطنيين الجزائريين، وقد حذر الدكتور سعدان خلال الجمعية العامة بقسنطينة سنة 1944 قائلا: "إذا لم تتخذ إجراءات سوف تحدث إنقلابات خطيرة بين الأهالي..".

- الأحداث: خلال شهر جويلية شهدت الأحياء التي يسكنها المسلمون بمدينة سكيكدة هجوم قوات مسلحة أسفرت عن مقتل حوالي ثلاثين شخصاً وقد تدخل الشعب وواجه قوات الأمن. ويمكن أن نعتبر هذا الحدث ثانويا ولكن له بعده السياسي إذ استغلت السلطات الفرنسية هذه الفرصة لتحويل مصالي الحاج إلى سجن القليعة.

وفي هذه الأثناء بدأ الحديث عن مؤامرة وطنية في شرشال، وكان هناك حديث عن دعم أمريكي لثورة عربية ووصول أسلحة من دول أجنبية ومساعدة مصرية وتنظيم الألمان مناطق تدريب في الجزائر، وهناك حدث وعي جديد وروح جديدة لدى الجزائريين.

- روح جديدة لدى الجزائريين: تذكر بعض الروايات أن تلميذة في منطقة بجاية كتبت على كراسها "أنا جزائرية الجزائر وطني" خلافا للنموذج المقترح من طرف معلمها "أنا فرنسي وفرنسا وطني" . وهناك تلميذ آخر رد على معلمه عندما كان يتحدث عن وضعية العبيد في العصر الروماني يقول: "مثلنا تماما".

وفي مدينة البليدة اتهم معلم بتهمة تدريس معاني الوطنية لطلبته واشتكى ستة من ممثلي المجلس العام في ولاية قسنطينة من الحقد الذي أظهره الموظفون والتجار المسلمون تجاههم. وكان هناك حالة من عدم الأمن إشتكى منها المعمرون في الميلية وغيرها. وصار العمال الجزائريون يرفضون العمل في الورشات الخاصة وممتكلات المعمرين.

- الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الإستعمارية: كان خطر المواجهات الدامية واضحا للعيان، ففي أفريل 1945 صرح الجنرال هنري مارتن بأن حزب الشعب كان يحضر لثورة عامة في مدينة سطيف، وأن الإقبال على الإنخراط في هذا الحزب كان شديدا. وقامت السلطات المدنية والعسكرية خلال أكتوبر 1944 بوضع قائمة للمناطق الحساسة الخاضعة لدعاة الثورة، وكان من بينها: الجزائر، وهران، قسنطينة، منطقة القبائل الكبرى والصغرى، وجبال تلمسان، والأوراس. وإتخذت إجراءات هامة لحفظ الأمن وكان هناك نقاط حساسة أخرى: سطيف، تبسة، بسكرة، الأوراس، وكانت أقل المناطق تأثرا بالوطنية هي منطقة وهران. وخلال 30 أفريل 1945 تم تحويل مصالي الحاج إلى سجن برازافيل.

مظاهرات 1 ماي 1945:

كان حزب الشعب عازما على إظهار مدى قوته في الساحة السياسية واستغل هذه الفرصة للإحتجاج ضد تحويل مصالي الحاج إلى الصحراء أولا، ثم إلى برازافيل بعد ذلك. وكانت هناك مسيرات عامة في منطقة قسنطينة خصوصا إلى تبسة والقل وخنشلة وعين البيضاء وسطيف وهناك أظهر الوطنيون في حزب الشعب قدرتهم على تأطير الجماهير.

كان الغرض من هذه المظاهرات هو الإثبات للحلفاء أنه كانت هناك حركة وطنية منظمة وقوية، ولكن رد فعل الحلفاء والسلطات الفرنسية والأحزاب الأوروبية كان مخيبا لكل الآمال والوطنية.

نتائج مظاهرات 1 ماي 1945:

قامت الإدارة الإستعمارية باتخاذ إجراءات قمعية ضد منظمي المظاهرات من حزب الشعب أمثال حسين عسلة، هني محمد، حفيظ عبد الرحمان، أحمد مزغنة، سامي محمد، واختفى مسؤولون آخرون.. وهنا أخرج 12 فرحات عباس من طرف الأمن العام لولاية الجزائر باعتبار الأعضاء الذين شاركوا في المظاهرات كانوا من حزب أحباب البيان والحرية AML وهنا قام الحزب الشيوعي الفرنسي CGT.

ب– مجازر 8 ماي 1945:

كانت مجازر8 ماي 1945 منعرجا جديدا في تاريخ الأحزاب السياسية الجزائرية إذ رسخت في عقول الجزائريين فكرة لا جدال فيها أن الإستعمار لا يفهم إلا لغة واحدة وهي لغة الحديد والنار.

ففي 8 ماي كان العالم في غيبوبة النصر فكانت الإحتفالات والأفراح بنصر الحلفاء، فخرج الشعب الجزائري في يوم 8 ماي 1945 وعبر عن المشاعر الوطنية وعن تعلقه بالحرية كغيره من الشعوب في العالم.

وقد كتب السيد فرحات عباس عن هذه الأحداث يقول: "الثامن ماي 1945 كان يوم ثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعية، تستقبل مدينة سطيف في مثل هذا اليوم ما بين 5 و15 ألف شخص من الفلاحين والتجار القادمين من المناطق المجاورة".

ولم تمر الساعات الأولى من الثامن ماي حتى حدث الإصطدام إثر إطلاق محافظ الشرطة الفرنسة في مدينة سطيف أشياري على الكشاف الشاب سعال بوزيد الذي كان يحمل العلم الجزائري ويتقدم المظاهرة فأرداه قتيلا، مما أدى إلى إنفجار الجماهير الجزائرية التي لم تجد أمامها من وسيلة للدفاع عن نفسها إلا الإلتجاء إلى العصي والشواقير والخناجر.. وإلى أي سلاح عثروا عليه.

ولم تقتصر الإستفزازات على مدينة سطيف وحدها، بل إمتدت إلى أكثر مدن وقرى ودواوير القطر خاصة في قالمة ونواحيها وخراطة ودواويرها. وقد إشترك في عمليات التقتيل والقمع كل الفرنسيين بدون إستثناء، بما في ذلك العناصر اليسارية التي تجند بعضها في مليشيات تقوم بإلقاء القبض واغتيال العناصر الوطنية بدون محاكمة ولا مراقبة.

وأسفرت العمليات على إستشهاد ما يزيد عن 45000 من الجزائريين وإقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات وإعدام العشرات عن طريق المحاكم.

أعلنت فرنسا القانون العرفي وفي الريف كان الجنود السنغاليون وجنود اللفيف الأجنبي ينهبون ويحرقون ويغتصبون النساء. ودمرت الطائرات 44 مشتى وهي مجموعة من المساكن تعد من 50 إلى 100 ساكن.

إن مجازر الثامن ماي التي مست بصورة أساسية مناطق قالمة وسطيف وخراطة لم تجعل الشعب الجزائري يتقهقر إلى الوراء، وإنما كانت درسا جديدا مليئا بالعبر ومدعاة للتفكير الجاد. بل كانت بداية مرحلة جديدة تتطلب إعادة النظر في الإستراتيجية وفي وسائل العمل والكفاح للمرحلة القادمة، بعد أن تم الإقتناع أن إنهاء الوجود الإستعماري لن يتحقق بالطرق السياسية بل من خلال أسلوب الكفاح المسلح الذي يتلاءم مع طبيعة المستعمر الفرنسي المتعنت. ومنذ ذلك بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين التنظيمات السرية.

تشكيل المنظمة الخاصة OS

تقرر تكوين المنظمة الخاصة في المؤتمر الأول لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947، وهي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في إقتناء السلاح وتدريب الأفراد الذين يخوضون معركة التحرير في المستقبل.

وقد أسندت إلى السيد محمد بلوزداد مهمة قيادة المنظمة، يساعده أحمد محساس الذي باشر عمله وفق مبدأين: إختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة والفصل التام بين المنظمة الخاصة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب محافظة على السرية.

تكونت المنظمة الخاصة من ثمانية عناصر هم: محمد بلوزداد رئيسا. حسين آيت احمد نائبه السياسي. محمد ماروك على منطقة الجزائر. الجيلالي بالحاج نائبه العسكري. أحمد بن بلة مسؤول منظقة وهران. محمد بوضياف على منطقة قسنطينة. ارجيمي الجيلالي عن منطقة متيجة. وأحمد محساس كعضو.

ومما جاء في نظامها الداخلي مايلي: " تجنيد محدود –العضو المجند يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الإقتناع، السرية، الشجاعة، الفعالية، الإستقرار، القدرة الجسمية، الخدمة غير المحدودة، العضو المجند لا بد أن يخضع للإمتحان وأن يؤدي القسم وأن لا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء وإذا حدث ذلك فإنه يعد هاربا.

تلك بعض البنود الخاصة بالتجنيد في نظام المنظمة الخاصة الداخلي، أما هدفها فكان يتمثل في العمل من أجل إعداد ضباط الجيش الجزائري تمهيدا لخوض غمار الكفاح المسلح.

عقدت اللجنة أول إجتماع لها في منزل بلوزداد في القبة في 13 فيفري 1947، لكن بلوزداد أصيب بمرض نقل على إثره إلى فرنسا في ديسمبر 1949 للعلاج، حيث توفي هنالك يوم 14 جانفي 1952، فخلفه في منصبه

المسؤول الأول عن المنظمة الخاصة وهو الشاب حسين آيت احمد الذي قام بعمل رائع ونجح في تجنيد حولي 1000 شخص للقيام بالعمل العسكري.

ولم تقتصر المنظمة العسكرية السرية على مدينة الجزائر فقط إذ يقول السيد عمار بن عودة: "كانت منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري، مما يفسر بأن المنظمة سارعت إلى فتح فروع لها ولم تكتف بالمركز، وذلك حتى تضمن تجنيدا وتدريبا لأكبر عدد ممكن من أبناء الشعب الجزائري المتحمسين للثورة وأسست لها فروعا في الأوراس سنة 1947 بقيادة مصطفى بن بولعيد.

إستطاعت المنظمة الخاصة في فترة وجيزة أن تفرض نفسها وأن تطور الوضع النضالي في الحزب، فعلى الرغم من إفتقارها إلى الإمكانيات المادية إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها بنشاط أفرادها فصارت بذلك تجلب إليها متابعات الشرطة الفرنسية. ولم تكتف برفع الشعارات بل قامت بتنفيذ بعض العمليات العسكرية المسلحة، فجلبت أنظار السلطات الفرنسية منها عملية قام بها سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين سنة 1949 بالهجوم على مقلع الرخام بفليفلة. وكذلك عملية بريد وهران التي تم التخطيط لها بقيادة أحمد بن بلة يوم 7 أفريل 1949 وأسفرت عن غنم أموال البريد التي إستعملت في شراء الأسلحة.

إن هاتين العمليتين وخصوصا الأخيرة دليل على عزم المنظمة على القيام بالعمل المسلح ولتبرهن على وجودها بخلق جو من القلق في الإدارة الإستعمارية التي وجهت إتهاماتها إلى حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، غير أن الحزب تبرأ من هذه العمليات وقررت قيادته حل المنظمة وتجريد أعضائها من ممارسة أي مسؤولية تفاديا لتكرار مثل تلك الحوادث المحرجة..

في شهر ديسمبر 1949 حدث تغيير في قيادة المنظمة الخاصة حيث تغير رئيس المنظمة السيد حسين آيت احمد بسبب الأزمة البربرية التي عاشها الحزب في فرنسا خاصة عامي 1948-1949 مما أدى إلى إبعاده عن قيادة المنظمة الخاصة، وتم تعوضه في خريف 1949 بأحمد بن بلة. وأعقب ذلك تحويل في قيادة المنظمة عين إثره بوضياف على رأس منطقة الجزائر، في حين إستخلف بن بلة على وهران عبد الرحمان سعيد. وزج ببعض أعضاء المنظمة الخاصة بمدينة قسنطينة في سجون المستعمر الفرنسي بينما تمكن الآخرون من الفرار محصنين بالجبال التي أصبحت الحصن لثوار نوفمبر.

لكن العملية التي كانت مضرة بالمنظمة الخاصة التي تعتبر الجناح العسكري لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية هي عملية تبسة التي تم تنفيذها يوم 18 مارس 1950، وتكمن هذه العملية في إقصاء عبد القادر خيار الملقب برحيم من صفوف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في تبسة، وهذا أدى إلى إفشاء الأسرار التي كانت بحوزته في المنظمة الخاصة، وإرتكب بذلك خطأ فادحا حمل المنظمة على تأديبه وقد إستطاع الفرار إلى محافظة الشرطة بما كان لديه من معلومات من أسماء أفراد المنظمة. وشملت حملة الإعتقالات التي تلت عملية الإعلان عن إكتشاف المنظمة الخاصة حوالي 450 مناضل في مقدمتهم مسؤولها الأول أحمد بن بلة وأقرب مساعديه: بلحاج، ارجيمي، ومحساس، ويوسفي.

الإنشقاق داخل الحركة الوطنية:

بدأت الخلافات بين زعيم الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية بسبب إعتراضهم على منحه صلاحيات خاصة وقد وصل الخلاف ذروته في سنة 1953 ، حين قرر مصالي الحاج إستغلال فرصة إجتماع إطارات اتحادية الحزب بفرنسا ليطرح الخلاف لأول مرة على المناضلين مباشرة .

وكان الموضوع الرئيسي الذي خلق هذا الإنشقاق في صفوف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة مشتركة موحدة للمشاركة في الإنتخابات التشريعية التي تجري في 17 جوان 1951.

لجأ زعيم الحزب لحل اللجنة المركزية فلم يذعن أعضاؤها لقراره وبذلك إنشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره واللجنة المركزية وأنصارها. وقد تطورت الخلافات بينهما وتبادلا التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا والإبتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة، الأمر الذي أدى بكلى الكتلتين إلى عقد مؤتمرين أحدهما في بلجيكا، وقد دعا إليه السيد مصالي والثاني بمدينة الجزائر. وقد دعا إليه السيد حسين لحول وجماعته أي المركزيون وكان ذلك في صيف 1954.

أدت هذه الخلافات الهامشية إلى إنشغال الحركة الوطنية عن هدفها الأساسي ضد الإستعمار الفرنسي وذلك للحصول على الإستقلال الوطني، وكذلك المجهودات التحضيرية الجبارة التي قامت بها النخبة الثورية المؤمنة بالعنف الثوري. ولم يقف أعضاء المنظمة الخاصة موقف المتفرج من الشقاق الذي حدث داخل الحزب على الرغم من موقف كلا الطرفين المتخالفين إزاء المنظمة الخاصة وأصحابها المنادين بتعجيل العمل الثوري.

وقد كانت المنظمة الخاصة تعتبر الطرف الثالث داخل حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، وقرر أعضاؤها حجب الثقة عن زعيم الحزب وعن أعضاء اللجنة المركزية جميعهم، وقرروا الإنتقال إلى العمل الثوري من خلال تأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية تكون قيادتها جماعية وقراراتها إجتماعية وسياستها الكفاح المسلح وأطلقوا عليها إسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل .

دوافع تفجير الثورة

من خلال نداء أول نوفمبر تظهر الدوافع الحقيقية والمباشرة لتفجير الثورة. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 – لقد إعتبرت المجموعة التي إتخذت ذلك القرار الشجاع والحاسم أن الهدف من كل حركة وطنية أصيلة هو الوصول إلى تحرير الوطن، وأن الحركة الوطنية في الجزائر بلغت مستوى من النضج يجعل الشعب الجزائري يلتف حول قضية الإستقلال الوطني ويمكن الإعتماد عليه من أجل إحتضان الثورة.

2- لقد ظهر جليا بعد سنوات من النضال السياسي أن فرنسا لا يمكن أن تمنح الإستقلال للجزائر بطرق سلمية، فمجازر 8 ماي 1945 والتزوير في الإنتخابات لمنع القوى الوطنية من إيصال مطلب الإستقلال بشكل سلمي أكد على سوء نية السلطات الفرنسية وتشبثها الأعمى بالنظام الإستعماري في الجزائر.

3- إن تفجير الثورة كان السبيل الوحيد لتجاوز أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، هذه الأزمة التي حولت مسار الصراع من صراع ضد المستعمر إلى صراع بين الأشخاص (مصاليين ومركزيين) وأصبحت تهدد وحدة الشعب والحركة الوطنية. فالثورة كانت السبيل لوضع الجميع أمام وضع سياسي جديد إما يختارون الإلتحاق بها أو يظهروا كعملاء للنظام الإستعماري.

4- إن تطور الوضع على المستوى الخارجي، كان في آن واحد يشجع على إنطلاق الثورة من جهة ويفرض التعجيل بذلك من جهة أخرى. فالنضال ضد النظام الإستعماري الفرنسي الذي إحتد في تونس والمغرب والذي أوشك أن يصل إلى نهايته في الفيتنام أظهر هشاشة هذا النظام وفرض على الوطنيين النزهاء الإنضمام إلى هذه الحركة العالمية لدعمها والإستفادة منها في آن واحد.

5- لقد فهمت المجموعة التي فجرت الثورة أن التماطل في العمل الثوري سيعرض الحركة الوطنية للخطر، لأن فرنسا كانت مستعدة لتحرير تونس والمغرب من أجل الحفاظ على الجزائر نظرا للعدد الكبير من الأوروبيين المتواجدين بها وللمصالح الإستراتيجية التي كانت لفرنسا في هذا البلد. وقد بين تطور الأحداث بعد إندلا ع الثورة صحة هذا التحليل، فعلى المستوى المغاربي كانت الحركة الوطنية منذ نشأتها تطالب بتحرير المغرب العربي وتسعى من أجل توحيد النضال ضد المستعمر الفرنسي. ويعتبر تفجير الثورة في فترة كانت حاسمة بالنسبة لتونس والمغرب إمتدادا للتوجه المغاربي الإستراتيجي.

6- لقد إعتبر قادة الحركة الثورية في نوفمبر 1954 أن التأخر في تفجير الثورة كان يمثل خطرا على عملية الإستقلال، فقد أدركت القيادة أن فرنسا ستتخلى عن مستعمراتها الأخرى آجلا أو عاجلا مع الحفاظ على علاقات متميزة معها وستركز كل قواتها على الجزائر نظرا لعدد المعمرين بها وقوتهم السياسية و لموقع الجزائر الإستراتيجي وخيراتها.

7- كما تحصلت قيادات الثورة على ضمانات لدعمها من طرف بلدان العا لم العربي والإسلامي بصفة خاصة من طرف مصر التي خرجت منتصرة من ثورتها ضد النظام الملكي بقيادة جمال عبد الناصر.

وأخيرا الوضع العالمي الذي كان يتميز بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي كان يسمح بالتحرك على المستوى الديبلوماسي من أجل تدويل القضية.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA:

نتيجة لأزمة الحركة الوطنية وتصدع حزب إنتصار الحريات الديمقراطية تحاول مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة الذين كانوا يؤمنون بضرورة اللجوء إلى الحل العسكري تجاوز الأزمة وما ترتب عنها من تردد وشلل وذلك بخلق تنظيم جديد هدفها إعادة توحيد الصفوف للإنطلاق في العمل المسلح، ألا وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (CRUA)، وذلك يوم 6 مارس 1954 وحاولت هذه اللجنة الإتصال بالأطراف المتنازعة ولكنها فشلت في مسعاها.

بعد الإنتهاء من النقاش والموافقة النهائية الجماعية على الشروع في العمل على إنطلاق الثورة المسلحة قام أعضاء مجموعة 22 بانتخاب محمد بوضياف بالإقتراع السري كمسؤول وطني وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الوطنية وتطبيق القرارات التي إتخذتها مجموعة 22 في ذلك الإجتماع التاريخي بالمدية. وكلل أول إجتماع للجنة الستة الذي عقد بمحل المناضل عيسى كشيدة بشارع بربروس في أعالي القصبة بوضع نظام داخلي للجزائر ودراسة لائحة الـ22 وكيفية تطبيقها وإتخاذ عدد من القرارات منها:

- تجميع العناصر السابقة في المنظمة الخاصة والشروع في هيكلتها.
- إستئناف التكوين العسكري إعتمادا على دفاتر المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها لهذا الغرض.
- تدريب مختصين في صنع المتفجرات إستعدادا لساعة إعلان الثورة وتم في نفس الإجتماع توزيع المهام بين أعضاء اللجنة. ثم أصبحوا تسعة أعضاء بعد أن أضيف إليهم الوفد المستقر بالقاهرة محمد خيضر، حسين آيت احمد، أحمد بن بلة، وذلك من أجل الإعداد للثورة المسلحة وتلت هذا الإجتماع إجتماعات سرية كثيرة ونتج عنها بلورة العمل الثوري وتنظيم المناطق للعمليات عبر مستوى التراب الوطني وكان تقسيم التراب الوطني إلى ستة مناطق هي:

المنطقة الأولى– الأوراس: وعلى رأسها مصطفى بن بولعيد.

المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني: وعلى رأسه ديدوش مراد.

المنطقة الثالثة – القبائل: وعلى رأسها كريم بلقاسم.

المنطقة الرابعة – العاصمة وضواحيها: وعلى رأسها رابح بيطاط.

المنطقة الخامسة– وهران: وعلى رأسها محمد العربي بن مهيدي.

مجموعة 22

1. بوضياف محمد. مصطفى بن بولعيد. العربي بن مهيدي. مراد ديدوش. رابح بيطاط. عثمان بلوزداد. محمد مرزوقي. الزبير بوعجاج. لخضر بن طوبال. عمار بن عودة. مختار باجي. دريش الباس. بوجمعة سويداني . أحمد بوشعيب. عبد الحفيظ بوصو. بن عبد الملك رمضان. محمد مشاطي. عبد السلام حباشي. رشيد ملاح. السعيد بوعلي. يوسف زيغود. عبد القادر العمودي

إتخذت مجموعة الستة في إجتماعها ببونت بيسكاد (الرايس حميدو حاليا) قرارا بتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتعيين مسؤوليها وهم:

وفي الإجتماع الموالي أي يوم 23 أكتوبر 1954 تم الإتفاق على:

- إعطاء إسم جبهة التحرير الوطني للحركة الجديدة وتنظيمها العسكري جيش التحرير الوطني.
- تحديد يوم إنطلاق العمل المسلح: بأول نوفمبر.

وفي اليوم الموالي 24 أكتوبر تمت المصادقة على محتوى وثيقة نداء أول نوفمبر 1954 الذي يؤكد على:

- إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- إحترام جميع الحريات الأساسية.
- التطهير السياسي.
- تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لتصفية الإستعمار.
- تدويل القضية الجزائرية.

وغير ذلك من النقاط الهامة، وقد تم توزيع هذا النداء يوم أول نوفمبر 1954 غداة إندلا ع الكفاح المسلح.

وقد حضره من العاصمة: عثمان بلوزداد، الزبير بوعجاج، أحمد مرزوقي، إلياس دريش. ومن وهران حضره كل من: عبد الحفيظ بوالصوف، رمضان بن عبد المالك. ومن البليدة: بوجمعة سويداني، احمد بوشعيب. ومن قسنطينة: يوسف زيغود، بن عودة مصطفى، عبد الله بن طوبال

من جنوب قسنطينة: عبد القادر العمودي. ومن ناحية سوق اهراس: مختار باجي، ولم يحضر محمد امعيزة، عبد الحميد مهري عضوا اللجنة المركزية رغم الدعوة الموجهة لهما.

ترأس الإجتماع مصطفى بن بولعيد الذي كان من منظمي هذا الإجتماع مع كل من بوضياف وبن مهيدي وديدوش مراد وبيطاط وتمثلت النقاط المطروحة في ما يلي:

- تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى ذوبانها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخربة لإدارة الحزب.
- أزمة الحزب وأسبابها العميقة من أجل معرفة الصعاب بين خط إعادة البناء للإدارة والتخمينات الثورية للقاعدة، الأزمة التي كانت نتيجتها مقاطعة الحزب وعدم صلاحياته.
- تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنسبة للأزمة والمركزيين إعتبارا من هذه الوضعية ووجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب

وبعد مناقشات ومداولات موضوعية قرر المجتمعون دعم صفوفهم وذلك بتقوية إرتباطهم بالقاعدة الشعبية، مع ضرورة التأكيد على العمل المسلح غير المحدود. كما تم في هذا الإجتماع إنتخاب مكتب تنفيذي للجنة المكونة

من 22 عضوا ويتألف المكتب التنفيذي من ستة أعضاء وهم على التوالي: مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، كريم بلقاسم.

وفي شهر سبتمبر من نفس السنة اجتمعت اللجنة لدراسة بعض القضايا:

- نتائج الاتصالات والتحركات.
- قضية التنظيمين السياسي والعسكري.
- السلاح وكيفية الحصول على الأمور الضرورية.
- مواصلة الاتصالات بالأحزاب والهيئات لجس نبضها والتعرف على مواقفها في ما إذا إنفجرت الثورة.